

فصحتها اوبي والافوجمان والاصح انه لا يصح لانه يفعله قال الاستوي
ويعلم منه الصحة في شرب الدواء اذا افاق في بعض النهار يطويق
الاولي ولعله ثم ان كلام المصنف فيما لا ينزل العقل راسا بل يفرضه كالاعتنا
مع ان كلامه مفروض بما ينزله وح فلا فرق بين المستغرق وغيره كما
لومات في اثنا نسكه ولو شرب المسكر ليلا وتبي سكره جميع النهار لانه
القضاوان صحافي بعينه هو كالاعتنا في بعض النمار قاله في التينة
ويوحذ ما سران عقله هنا الرينزل ولا يصح صوم العيد اصغرا والبر
ولو عن وجب للمني عنه في خبر الصحيحين وكذا التشرقي في الجديد
وهي ثلاثة ايام بعد يوم الاضحى لما صح من النهي عن صيامها ولو كان
صومها المتع عدم للمدي ليقوم النهي عنه وفي التقدم له صيامها
عن الثلاثة الواجبة في الحج لخبر البخاري فيها ولا يجزئ التلوي بالصوم
يوم الشك بلا سب يقتضي صومه لقول عمار بن ياسر من صام يوم
الشك فقد عصى ابا القاسم صلى الله عليه وسلم رواه الترمذي وغيره
وصححه قيل والمعنى فيه القوة على صوم رمضان وضعفه السبكي
بعد كراهة صوم شعبان الاضعاف بل تقوية بخلاف يوم ونحوه فانه
يضعف النفس عما بعده فيكون فيه اقتراح للعبادة مع كل وضعف
وهو غير مناسب ومن شر حرمت الصوم بعد نصف شعبان بلا سبب
مما ياتي ان لم يصله بما قبله فخر اذ ان نصف شعبان فلا تصوموا واثم
منه انه لو صام الخامس عشر وتاليه شر افطر السابع عشر حرم عليه صوم
الثامن عشر وهو ظاهر لانه صوم بعد النصف ليوم صومه بما قبله فلو
صامه لظوعا من غير سبب لم يصح في الاصح يوم العيد بجماع الترمذي
والثاني يصح لانه قابل للصوم في الجملة كما سياتي عقبه والخلاف كالخلاف
في الصلاة في وقت النهي وله صومه عن القضاء والند المستقر في
ذمته والكفارة فيجوز من غير كراهة مسارعة اليه براه ذمته كظن
في الصلاة في الاوقات المروية لخبر الصحيحين لا تقدموا اليه لا تتعدوا

هذا الخبر صحيح في بعض النسخ
وهو في نسخة اخرى

عليه وليس بان
ان كان الصوم
في يوم الشك
لا يصح في الترمذي
الصحاح

رمضان

رمضان بصوم يوم او يومين الارجل كان يصوم صوما فليصمه وليس
بالورد الباقي بجماع السبب ولا يشك الخبر فخر اذ ان نصف شعبان
لتقدم الشهر على الظاهر قال الاستوي فلو اخر صوما لوقعه يوم
الشك فقياس كلامهم في الاوقات المنهي عنها تحريمه وشمل اطلاقه قضا
المسحب وهو نظير فويلم يجوز قضا الفايضة في الاوقات المكره فان
كانت نافذة وصورة قضا المسحب هنا ان يشترح في صوم نفل يفرضه
فانه ليس قضاوه كما في الرخصة وانهم كلام المصنف انه لا يجوز صومه
احتياطاً لرمضان اذ لا فائدة له لعدم وقوعه عنه فلا احتياط ولا
يصح نذر يوم الشك كذا ياب التشرقي والعديد من لانه محسنة وكذا
لو وافق عادة تطوعه سواء كان يسرد الصوم ام يصوم يوم معيناً
كالاشين والخميس او يصوم يوماً ويفطر يوماً فاق صومه يوم الشك
فله صيامه الخبر المارون ثبتت عادته المذكورة مرة كما افني به الوالد
رعه الله تعالى ويجب ان يفطر بين الصومين نفلاً او فرضاً اذ الوصا
حرام وهو ان يصوم يومين فالكثير لا يتناول بالليل يطعم ما عدا ابلا
عذر كما في المجموع وقضيته ان الجماع ونحوه لا يضعف بل يتوي لكن
قال في البحر هو ان يستدبر جميع اوصاف الصائمين وذكر الجرجاني
واين الصلاح ونحوه قال وعبير الرازي اي وغيره بان يصوم يومين
يقتضي ان المامور بالاسا كاتاركة النية لا يكون استناعه ليلاً من
تعاطى المفطر وصلاً لانه ليس بين صومين الا ان الظاهر انه جزي
علي الغالب وهو اي يوم الشك يوم الثلاثين من شعبان اذا حدث
الناس بزيته ولم يعلم من رآه او شهد بها صبيان او عبيد او نسوة
او نسا ووطن صدقهم او عدل لو تكلف به وانما لم يصح صومه عن رمضان
لعدم ثبوت كونه منه نعم من اعتقد صدق من قال انه رآه من ذكر
يصح منه صومه بل يجب عليه كما قاله البهوي وغيره وصحة نية
معتقد ذلك ولو يقول واحد من ذكر وقوع الصوم عن رمضان اذا

لا يصح الصوم في الاوقات
وهو ظاهر
لان خبر المصنف في الصوم
وغيره من الطائعات تركها في الجوامع هي